

اختلاف الصرفيين في الأفعال الصحيحة والمعتلة

عمر علي بايعير*

الملخص

كشفت هذا البحث عن الاختلاف الذي وقع فيه الصرفيون في بعض الأمور المتعلقة بالأفعال الصحيحة والمعتلة وقد ظهر في بعض مسائل هذا الاختلاف شيء من الاضطراب، وكان الهدف من هذه الدراسة معالجة ذلك الاضطراب، حتى لا يقع الدارسون فيه فيحكمون على بعض الأفعال بأنها صحيحة، وهي معتلة، أو يترددون في الحكم عليها بالصحة والاعتلال. ولم يكن اختلاف الصرفيين محصوراً في تعريف الفعلين الصحيح والمعتل، بل تعدى ذلك ليشمل الأنواع، والألقاب، والأوزان، وغير ذلك مما ذكر في هذا البحث. وقد بنيتُ بحثي هذا على أساس التقسيم الذي استقرَّ عند المحدثين للأفعال الصحيحة والمعتلة، وهذا التقسيم في نظري هو الذي أدى إلى مزيد من الاضطراب، ويعني هذا أنَّ هناك تقسيماتٍ أخرى يمكن أن تُقرَّر بالدراسة في بحثٍ مستقلٍّ؛ للوصول إلى أيِّها أصلحها وأبعدُها عن الاضطراب ليكون هو البديل عن هذا التقسيم في الدراسات الصرفية الحديثة.

المقدمة:

الاسم غير المنقوص والمقصود والممدود، وهذا التقسيم مقتصر على الأسماء فقط، أما التقسيم السابق فإنه يشمل الأفعال والأسماء، وإن كان هو أظهر في الأفعال منه في الأسماء.

ونتيجة لهذا الاشتراك اللفظي في استعمال (الصحيح) صار بإمكاننا أن نصف بعض الأسماء بأنها صحيحة وغير صحيحة في آن واحد؛ مثل: (وَجْه، بَيْت، قَوْل، ظَبْي، ذَلْو، وَحْي)، فهذه الأسماء صحيحة؛ لأنها ليست أسماء منقوصة ولا مقصورة ولا ممدودة، وهي ليست صحيحة أيضاً؛ لأنها اشتملت على حرف أو حرفين من أحرف العلة، وكذلك الأمر في الكلمات (إنشاء، وصَحْرَاء، وَحْسَاء)، فإنها أسماء صحيحة؛ لأنه ليس من أحرفها الأصلية حرف علة، وهي من جهة أخرى أسماء غير صحيحة؛ لأن في آخرها همزة مسبوقة بألف زائدة، وما كان كذلك عدُّ من الأسماء الممدودة غير الصحيحة عند بعض الصرفيين.

ولعلَّ الأساس عند الصرفيين في الحكم على الأفعال بأنها معتلة ينطلق من الكتابة؛ ولذلك جعلوا (وَعَدَ) و(يَقُول) فعلين معتلين؛ لأنَّهما كُتِبَا بالواو، مع أنَّ

يختلف الصرفيون في اهتمامهم بدراسة الفعل الصحيح والمعتل عن النحويين، إذ إنَّ النحويين يهتمون بالتغيير الذي يحصل في أواخر الكلمات العربية؛ تبعاً لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن هنا كان تعريفهم للفعل المعتل يقتصر على ما كان آخره حرف علة، وأنَّ الفعل الصحيح ما ليس كذلك⁽¹⁾، قال ابن مالك:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ

أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ⁽²⁾

أما الصرفيون فينظرون إلى بنية الكلمة كاملة، ويجعلون لكل فعلٍ ذُكِرَ فيه حرفٌ من أحرف العلة الثلاثة اسماً بحسب موقع حرف العلة في ذلك الفعل، وبذلك قسَّم الصرفيون الفعل المعتل على مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف، ثم ذكروا أنَّ الفعل الصحيح هو ما سلمت فاؤه وعينه ولامه من أحرف العلة الثلاثة⁽³⁾.

وهناك مفهوم آخر عند الصرفيين للصحيح؛ وهو أنه

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حضرموت.

(قَاتَلَ، وَتَخَاصَمَ، وَاعْشَوْشَبَ، وَاحْمَارًا، وَاجْلَوْدًا)

صحيحة؛ لأن أحرف العلة فيها زائدة.

والتعريف السابق للصحيح اعتراه شيءٌ من الاضطراب عند بعض الصرفيين، وذلك عندما تحدّثوا عن العلاقة بين الصحيح والسالم على نحو ما سيأتي. وقد قُسم الفعل الصحيح على ثلاثة أقسام عند أكثر الصرفيين لا سيّما المحدثين منهم:

1- الفعل السالم:

عرّف أكثر الصرفيين الفعل السالم بأنه ما سلّم ما سلّمته أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف؛ نحو: ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَجَلَسَ، وَدَحْرَجَ، وَبَعَثَ (7). واقتصر الفارابي في تعريف السالم بأنه ما سلم من أحرف العلة والتضعيف، ولم يذكر سلامته من الهمزة (8).

واكتفى معظم الصرفيين بالتمثيل للفعل السالم بالفعل الثلاثي وأهملوا الفعل الرباعي غير أنّ هناك طائفة من الصرفيين ذكروا أنّ الفعل السالم المجرد ينقسم على قسمين: فعل ثلاثي مجرد؛ نحو: حَرَجَ، وفعل رباعي مجرد؛ نحو: دَحْرَجَ (9).

واضطرب البيضاوي في الفعلين: حَوَقَلَ، وَبَيَطَرَ، ونحوهما، فذهب مرةً إلى أنّ الفعلين سالمان، وأنهما ثلاثيان مزيدان، وأنّ الفعل الأول على وزن (فَوَعَلَ)، والثاني على وزن (فَيْعَلَ) (10)، وهذا مذهب أكثر الصرفيين (11)، وذهب مرةً إلى أنّ الفعلين غير سالمين، وأنهما رباعيان، وأنّ الفعل الأول معتل بالواو، والثاني معتل بالياء (12)، ويعني ذلك أنه يرى أنهما على وزن (فَعَلَلَ)، وأنّ الواو والياء فيهما أصليتان غير مزيدتين.

ومن الواضح أنّ سبب تسمية هذا الفعل بالسالم هو أنه سلّم من التغييرات الكثيرة الجارية في غيره (13).

واختلف الصرفيون في العلاقة بين الصحيح والسالم، فذهب أكثرهم إلى أنّ الصحيح أعظم من السالم، فكلُّ سالمٍ صحيح، وليس كلُّ صحيحٍ سالمًا (14)، وذهب

قيمتها الصوتية مختلفة (4).

وقد اختلف الصرفيون في الأفعال الصحيحة والمعتلة من حيث:

1- تعريف بعض المصطلحات.

2- ألقاب بعض أقسام الأفعال الصحيحة والمعتلة وسبب تسميتها بذلك اللقب.

3- وزن الفعل المضعّف الرباعي، هل هو فعلل، أو ففعف، أو ففعل، أو ففعل.

4- الفعل المضعّف والمهموز، أهما من أقسام الفعل الصحيح أم هما مشتركان بين الصحيح والمعتل.

5- اهتمام بعض الصرفيين بالفعل الرباعي المجرد وعدم اهتمام بعضهم به إلا المضعّف منه.

6- الحكم على بعض الأفعال بأنها صحيحة وهي معتلة.

وهذه القضايا هي التي يعالجها هذا البحث ويناقشها، ولعل بعضها كان سبباً في وقوع بعض الصرفيين في الاضطراب.

المبحث الأول: اختلاف الصرفيين في الأفعال الصحيحة:

قسّم علماء الصرف الحروف على حروف صحيحة، وحروف علة، فحروف العلة هي الألف، والواو، والياء، وزاد بعضهم على هذه الأحرف الثلاثة الهمزة لكثرة التغيير فيها (5)، غير أنّ الصحيح فيما يبدو لي أنّ الهمزة حرف صحيح لتقبلها الحركات الثلاث، فما سوى الثلاثة الأحرف من حروف العربية تعدّ صحيحة، وبناء على هذا التقسيم للحروف، قسّموا الفعل على صحيح ومعتل، وعرّفوا الفعل الصحيح بأنه ما خلت أصوله من أحرف العلة الثلاثة؛ نحو: كَتَبَ، وَسَأَلَ، وَرَدَّ، وَدَحْرَجَ، وَطَمَّأَنَ، وَزَلَّزَلَ (6).

فالحكم على الفعل بأنه صحيح أو معتل مبني على الحروف الأصلية، فلا اعتداد للحرف الزائد في تقسيم الفعل على صحيح ومعتل؛ ولذلك عُدَّت الأفعال

(قَلِقَ) قد تَكَرَّرَ، فالحكم بتضعيفه أولى.
ب_ مضعف الرباعي: وهو ما كانت فاؤه ولامه
الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس
واحد، نحو: زَلَزَلَ، وَعَسَّعَسَ، وَقَلَّلَ⁽²⁴⁾.

وقد اختلف الصرفيون في هذه الأفعال ونحوها اختلافاً
كبيراً؛ فذهب الفراء إلى أنها ثنائية على وزن (فَعَفَعُ)،
وذهب أبو اسحاق الزجاج إلى أنها ثلاثية على وزن
(فَعَفَلُ)، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ثلاثية على
وزن (فَعَلُ)، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها
رباعية مجردة على وزن (فَعَلَلُ)⁽²⁵⁾.

وكذلك اختلف الصرفيون في لقب المضعّف فمنهم من
يسمّيه بالمضاعف؛ لمضاعفة عينه أي تكرارها في
الثلاثي، ولمضاعفة فائه وعينه في الرباعي⁽²⁶⁾،
ومنهم من يسمّيه بالمطابق؛ لأنه وقعت فيه المطابقة
أي الموافقة بين حروفه⁽²⁷⁾، ومنهم من يسمّيه
بالأصمّ، وذلك:

_ لأنه يحتاج إلى شدة اللفظ بوساطة الإدغام كما
يحتاج الأصمّ في الاستماع إلى شدة الصوت⁽²⁸⁾.

_ أو لأنه لا يتحقّق إلا بتكرار الحرف الواحد كما أنّ
الأصمّ لا يسمع الصوت إلا بتكراره⁽²⁹⁾.

ويبدو أنّ إطلاق الأصمّ على المضعّف ليس عامّاً،
وإنما هو خاصٌّ بالمضعّف الثلاثي؛ لأن الحرفين
المكررين في الرباعي مفصولان غير متتابعين، ولهذا
لا يتحقّق فيهما الإدغام، ولا الشدة في اللفظ.

والغريب أن الميداني الذي ذكر أن الفعل السالم يأتي
منه الثلاثي والرباعي لم يذكر الفعل الرباعي في
المضعّف⁽³⁰⁾، وهذا عكس ما يفعله أكثر الصرفيين،
إذ يذكرون الفعل الرباعي في المضعّف ولا يذكرونه
في السالم⁽³¹⁾.

ومما اختلف فيه بعض الصرفيين في المضعّف
الأفعال الرباعية التي تكون فيها الفاء واللام الأولى
حرفي علة من جنس واحد؛ نحو: (وَسْوَسَ)،
(وَلْوَلَّ)، و(وَشْوَشَ)، فقد ذهب الفارابي إلى أنها

الميداني إلى أنّ الصحيح والسالم مترادفان، فعرّف
الصحيح بأنه ما خلا من أحرف العلة والهمز
والتضعيف في فائه وعينه ولامه⁽¹⁵⁾، ثم قال: ((ويقال
له السالم أيضاً))⁽¹⁶⁾. ووافقه في ذلك البنّتي فعرّف
الفعل الصحيح على نحو تعريف الميداني، وقال:
((ويُسمّى أيضاً سالماً))⁽¹⁷⁾.

وذهب إبراهيم اليازجي إلى أنّ الفعل السالم والفعل
الصحيح متباينان وليسا مترادفين، فعرّف الفعل السالم
بأنه ما خلت أصوله من أحرف العلة والهمزة،
والتضعيف، وعرّف الفعل الصحيح بأنه الفعل غير
السالم الذي خلت أصوله من أحرف العلة مع جواز
وجود الهمزة والتضعيف⁽¹⁸⁾، ويعني ذلك أن الفعل
الصحيح عنده هو المهموز والمضعّف فحسب.

2- الفعل المضعّف:

وينقسم على قسمين:

أ- مضعّف الثلاثي: وهو ما كانت عينه ولامه من
جنس واحد؛ نحو: فَرَّ، ومَدَّ، واشتدَّ، وقد عدَّ بعض
الصرفيين هذه الأفعال ثنائية مضعفة⁽¹⁹⁾، واختلف
الصرفيون فيما كانت فاؤه وعينه من جنس واحد،
فذهب الفارابي إلى أنه لا يُعدُّ من المضعّف الثلاثي
وإنما يُعدُّ من السالم⁽²⁰⁾، وذهب ابن يعيش والرضي
إلى أنه يُعدُّ منه، وذكر أنه في غاية القلة، وأنه لم
يوجد في أبنية الأفعال، وإنما جاء في أسماء قليلة؛
نحو: دَدَنَ⁽²¹⁾.

واختلف الصرفيون أيضاً فيما كانت فاؤه ولامه من
جنس واحد؛ نحو: سَلَسَ، وقَلِقَ، فذهب الفارابي
والرضي إلى أنه لا يُعدُّ من المضعّف الثلاثي⁽²²⁾،
وذهب ابن يعيش إلى أنه يُعدُّ منه⁽²³⁾، وهذا ما يميل
إليه الباحث إذ كيف يُعدُّ (قَلَّلَ) من المضعّف
الرباعي، ولا يُعدُّ (قَلِقَ)، من المضعّف الثلاثي،
ويمكن ملاحظة ذلك صوتياً:

قَلَّلَ = قَل/قَل/لَ
قَلِقَ = قَل/لِ/قَلِ

نلاحظ أن المقطعين الصوتيين الأول والأخير في

(وَحَكٌّ)، ومن المعتل: (وَدٌّ، وَحَيٌّ، وَعَيٌّ)، ومثاله من الرباعي الصحيح: (زَلْزَلٌ، وَدَمْدَمٌ، وَحَصْحَصٌ)، ومن المعتل: (وَسْوَسٌ، وَوَلْوَلٌ، وَوَشْوَشٌ)، وقد يأتي المضعف مهموزًا ثلاثيًا أو رباعيًا؛ نحو: (أَنْ، وَأَزٌّ، وَأَطٌّ، وَأَمٌّ، وَشَأَشَأٌ، وَطَأَطٌ).

فينبغي أن يخرج المضعف من هذا التقسيم الذي جرى عليه أكثر المحققين، وبعض القدماء، ليُدْرَسَ مستقلاً عنهما، ويبيّن أنه قد يكون صحيحًا، أو معتلاً، أو مهموزًا.

3- الفعل المهموز:

وهو ما كان أحد أصوله همزة، ويأتي على ثلاثة أنواع: مهموز الفاء؛ نحو: أخذ، ومهموز العين؛ نحو: سأل، ومهموز اللام؛ نحو: قرأ⁽³⁶⁾، وذكر عبد القاهر الجرجاني أن الأول يقال له القطع، والثاني يقال له النبر، والثالث يقال له الهمز⁽³⁷⁾، في حين ذكر الميداني أن الأول يقال له المهموز الأول، والثاني يقال له المهموز الأوسط، والثالث يقال له المهموز العجز⁽³⁸⁾.

وهذا القسم الوحيد الذي سُمّي الفعل به بناء على حرف واحد، وهو الهمزة، وهذا يدلُّ على أهمية الهمزة في الدرس اللغوي، قال حاتم الضامن: ((وإنما جرى حديث اللغويين في المهموز من الأفعال لأهمية الهمزة في لغة العرب، فهي حرف تقيل يخرج من الحنجرة، ومن أجل ذلك كان العرب يضطرون فيه إلى ألوان من التحوير والتحويل؛ كالتخفيف، والتسهيل، والقلب، والإبدال، أضف إلى ذلك أن الخليل كان يعدُّ الهمزة من الحروف الهوائية، ويقرنها إلى أحرف العلة))⁽³⁹⁾. وقد وقع الاضطراب في المهموز أكثر مما وقع في المضعف، من ذلك أن محمد محيي الدين عندما ذكر الأبواب الصرفية التي يأتي عليها الفعل الصحيح المهموز العين، قال: ((وأما الصحيح من مهموز العين فيجيء على مثال (فَتَحَّ يَفْتَحُ)؛ نحو: (رَأَسَ

أفعال رباعية مكررة من المثال⁽³²⁾، وذهب اليزدي والعيني إلى أنها أفعال رباعية معتلة⁽³³⁾، وذهب السيوطي ومحمد محيي الدين إلى أنها أفعال رباعية صحيحة وهي مضعفة⁽³⁴⁾.

والذي يظهر لي أنها أفعال رباعية معتلة؛ لأنَّ جَعَلَ هذه الأفعال أفعالاً صحيحة لا ينساق مع تعريف الفعل الصحيح؛ إذ هو ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهذا الفعل فيه حرف (الواو)، وقد جاء مكرراً مرتين.

قد يقال: إنَّ (وسوس) فعلٌ صحيح؛ لأنه لا يُعَلُّ بحذفٍ أو قلبٍ أو تسكينٍ في أيِّ من تصاريف الفعل، بخلاف الأفعال الثلاثية المعتلة؛ نحو: (وعد، وقال، ودعا) فإنها تُعَلُّ عند تحويلها إلى المضارع أو الأمر. والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

أولاً: لم يذكر أحدٌ من الصرفيين في تعريفه للفعل الصحيح بأنه ما خلت أصوله من أحرف العلة المُعَلَّة بحذفٍ أو قلبٍ أو تسكينٍ في تصاريف الفعل، وإنما جاء التعريفُ عامًّا غير مُقَيَّد.

ثانياً: هناك أفعال سلّمَ فيها حرف العلة من الإعلال عند تغييره إلى المضارع والأمر؛ نحو: عَوَرَ، وَحَوَرَ، وَغَيَّدَ، وَهَيَّفَ، وَبَايَعَ، وَشَايَعَ، وَاسْتَحْوَذَ، وَارْتَدَّجَ، وَاسْتَرْوَحَ، وَاسْتَنْوَقَ، ولم يقل أحدٌ من الصرفيين إنَّ (الواو، والياء) فيها ليست بحروف علة؛ لأنها لم تُعَلَّ، بل صرَّح الأشموني بخلاف ذلك، فقال: ((كلُّ ما عيئه حرف علةٌ فهو معتل وإن لم يعلَّ))⁽³⁵⁾.

ثالثاً: يوجد في الأسماء ما لا يُنَارَعُ في أنه حرفٌ علةٌ مع أنه لا يطرأ عليه إعلال؛ نحو: (وَجَّهَ، وَسَوَّقَ، وَلَوَّنَ، وَرِيحَ، وَسَيَّفَ)، فعند جمعها يُقال فيها: (وَجَّوَهَ، وَأَسْوَأَقَ، وَأَلْوَانَ، وَرِيَّاحَ، وَسَيُوفَ).

ومن هنا يبدو لي أنَّ الفعل المضعف ليس من أقسام الصحيح، بل هو مشترك بين الصحيح والمعتل، فمثاله من الثلاثي الصحيح: (مَرَّ، وَكَفَّ، وَعَضَّ،

يَرَأْسُ) ... وعلى مثال (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (يَبْسُ يَبْسُ) ((يَبْسُ)) (40).

فهو في هذا الموضع يدرج الفعل (بئس) ضمن الفعل الصحيح المهموز العين، لكنه في موضع آخر يجعل هذا الفعل نفسه فعلاً معتلاً وهو مثال يائي، فيقول: ((وأما المثال اليائي فإن أمثاله في العربية قليلة جداً، وقد جاءت على أربعة أوجه، الأول: مثال (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: بَيْسَ، وَيَيْسَ، وَيَقْظَ، وَيَقْنَ، وَيَيْسُ)) (41).

وسبب الوقوع في هذا الاضطراب هو جعلُ الفعل المهموز من أقسام الصحيح، مع أن المهموز مثل المضعّف يكون صحيحاً ومعتلاً، وقد تقدمت أمثلة الصحيح، وأما أمثلة المعتل فهي كثيرة؛ وذلك نحو: (وَطِيءَ، وَوَكَّأَ، وَيَبْسُ، وَبَاءَ، وَجَاءَ، وَسَاءَ، وَشَاءَ، وَفَاءَ، وَنَاءَ، وَأَبَى، وَأَتَى، وَرَأَى، وَنَأَى، وَأَوَى، وَوَأَى). وهناك من الصرفيين من حكّم على فعلٍ معتل بأنه مهموز، مع أنه يجعل المهموز من أقسام الصحيح، فمن هؤلاء أحمد الحملاوي فإنه جعل الفعل (وأى) مثلاً للصحيح المهموز العين (42)، مع أن هذا الفعل ليس بصحيح، بل هو لفيف مفروق.

وقسم أبو أوس الشمسان الفعل الصحيح ثلاثة أقسام: الصحيح المهموز، والصحيح المضعّف، والصحيح السالم، وجعل من ضمن أمثلة الصحيح المهموز الفعل (رأى) (43)، ولا يخفى أن هذا الفعل ليس بصحيح، بل هو معتل إذ في آخره الألف.

وقد تنبّه سعيد الأفغاني إلى ذلك فعزّف المهموز بأنه ما كان أحد أصوله همزة سواء أ صحيحاً كان أم معتلاً مثل: أَحَدٌ، وَأَوَى، وَسَأَلَ، وَرَأَى، وَقَرَأَ، وَشَاءَ (44)، وهذا التعريف أولى في رأبي من التعريف السابق للفعل المهموز؛ لأن التعريف السابق يقصر المهموز على الفعل الصحيح من غير المعتل وإن لم يكن القصرُ مصرحاً به في التعريف، لكنه جاء ضمناً من خلال الأمثلة ومن خلال جعل المهموز من أقسام

الفعل الصحيح.

وجعل عبد اللطيف الخطيب المهموز من أقسام الصحيح غير أنه قال بعد ذلك: ((وقد يكون المهموز معتلاً؛ مثل: أتى، أبى، أتى، رأى، ولكنه في مثل هذه الحالة يُصنّف مع المعتل)) (45).

ومن هنا يتضح أن المضعّف والمهموز لا يختص بهما الفعل الصحيح من غير المعتل.

ونصّ اليزدي في كتابه (شرح الشافية) على أن عدّ المضعّف والمهموز من قبيل الصحيح خلاف ما عليه الجمهور؛ لأنّ لهما أحكاماً خاصة، فلا يجوز عدّهما من الصحيح، كما لا يجوز عدّ الأفعال المعتلة من الصحيح؛ لأنّ لها أيضاً أحكاماً خاصة (46).

ولم يجعل البننتي المضعّف والمهموز من الصحيح؛ وانطلق في تعليقه لذلك من خلال النظر إلى الحرف المضعّف وحرف الهمزة، وليس من خلال الفعل كاملاً، ففي تعليقه أولاً لعدم إدراج المضعّف في الصحيح نكر أنه لم يُسمَّ صحيحاً، مع أن حروفه حروفُ الصحيح؛ لصيرورة أحد حرفيه حرفَ علة في نحو: تقضى الطائر، وأصله تقضض، فاستنقل توالي ثلاث ضادات في كلمة واحدة، فقلبت الضاد الثانية ياء، ثم قلبت الياء ألفاً، فصار تقضى (47)، وهذا التحليل ليس بصحيح فيما يبدو لي، والظاهر أن المحذوف هو الضاد الثالثة، وليست الثانية، ولكن يبدو أن البننتي ينطلق في الحكم على المحذوف من الكتابة، وليس من المنطلق الصوتي للكلمة، ثم لا داعي للقول إن الضاد قلبت ياء ثم قلبت الياء ألفاً، ويمكن توضيح ذلك بالمقاطع الصوتية:

ت_ق_ض/ض_ض_ ← ت_ق_ض/ض_ض_/_Ø_

← ت_ق_ض/ض_ض_

ويتضح من هذا التحليل أن الضاد الثالثة هي التي حذفت فحسب.

وبمثل هذا التحليل علّل البننتي لعدم إدراج المهموز

بالصحة، ولهذا إذا كان لدينا فعلٌ ما فإننا ننظر أولاً إلى فائه ثم عينه ثم لامه، فإذا كان أحد هذه الأصول حرف علة حكماً بأن الفعل معتل، مع أن الحروف الصحيحة فيه أكثر، وبذلك يتبين اضطراب بعض الصرفيين في تطبيق هذا التعريف وتنزيله على بعض الأفعال فإنهم حينما تحدّثوا عن الأفعال (رأى)، و(وأى)، و(بيس) جعلوها من أقسام الفعل الصحيح وهو المهموز، فقدّموا الحكم بالصحة على الحكم بالاعتلال وهذا هو وجه الاضطراب في أقوالهم.

وأحرف العلة ثلاثة: اثنتان منها أصل، وهما الواو والياء، وواحد فرع، وهو الألف؛ لأنه ناشئ عن إعلالهما.

ولا ينفك وصف العلة عن هذه الأحرف الثلاثة، ولكن إذا سكتت هذه الأحرف وسبقت بحركة مجانسة لها (بأن تسبق الواو بضمة والياء بكسرة، والألف بفتحة)؛ فهي حروف علة ومدّ ولين؛ نحو: قال، يقول، قيل، وإذا سكتت وسبقت بفتحة فهي حروف علة ولين؛ نحو: بيع، قول، وإذا حركت فهي حروف علة فقط؛ نحو: وعد، ويد، فالألف لكونها ملازمة للسكون ومسبوقة بحركة مجانسة فهي دائماً تكون حرف علة ومدّ ولين.

وقد ذهب الرضي إلى أن أحرف العلة سميت بذلك لأنها لا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف⁽⁵²⁾.

ويرى البننتي أنها سميت بذلك لكثرة تغيراتها من نقص، وزيادة، وقلب، وإبدال، كما أن العلة الحسية التي تصيب الإنسان وغيره من المخلوقات تارة تنقص، وتارة تزيد، وتارة تبدل بصحة، وتارة بعلّة أخرى، وتوجد العلة اللغوية في جميع أنواع الكلمة من الأسماء؛ نحو: (بيت، وثوب، ومال)، والأفعال؛ نحو: (وعد، قال، سعى)، والحروف؛ نحو: (لؤ، وكى، وما)، كما أن العلة الحسية توجد في جميع أنواع المخلوقات⁽⁵³⁾.

في الصحيح، فبين أنه لم يُسم صحيحاً، مع أن الهمزة حرف صحيح؛ لأن همزة المهموز تصير حرف علة إذا لُيئت؛ وذلك في نحو: أَمَن، وأَمِن، وإِئْمَان، فإنه لما اجتمعت همزتان في هذه الكلمات، الأولى متحركة والثانية ساكنة، فُلبت الهمزة الثانية حرف علة يناسب حركة الهمزة الأولى، فقيل: أَمَن، وأَمِن، وإِئْمَان⁽⁴⁸⁾، ويمكن توضيح ما حدث للفعل (أَمَن) صوتياً:

ع_ء/م_ن_ ← ع_ء/م_ن_

ويرى أبو أوس الشمرسان أنه ليس من المقبول أن تُجعل الهمزة ألفاً لاختلاف خصائصهما الصوتية، ويُفسر التغير بأن الهمزة الثانية حذفت ومطّلت الحركة تعويضاً، ولهذا يذهب إلى أن التغير الصوتي يكتب على النحو الآتي⁽⁴⁹⁾:

ع_ء/م_ن_ ← ع_ء/م_ن_ ← ع_ء/م_ن_

وإذا أُخرج المضعّف والمهموز من أقسام الصحيح؛ وجعل من الأفعال المشتركة بين الفعل الصحيح والمعتل، فلن يكون للصحيح أقسام مختلفة بل هو قسم واحد عام، وهو الفعل الصحيح الذي خلا من أحرف العلة الثلاثة، ومن ثمّ لن يكون للفعل السالم مكان في هذا التقسيم بعد إخراج الفعل المهموز والمضعّف.

المبحث الثاني: اختلاف الصرفيين في الأفعال المعتلة:

عرّف أكثر الصرفيين الفعل المعتل بأنه ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجدّ، قال، سعى⁽⁵⁰⁾، فهذا التعريف يشمل ما كان أحد أصوله حرف علة وما كان أصلاً من أصوله حرفي علة من باب أولى؛ نحو: هوى، ووقى، ومع ذلك نجد من الصرفيين من عرّف الفعل المعتل بأنه ما كان أحد أصوله حرف علة أو أكثر⁽⁵¹⁾، فكانه بزيادته (أو أكثر) يريد أن يدفع الشك من أن ما كان أصلاً من أصوله حرفي علة هو أيضاً فعل معتل، مع أن هذا لا يقع الشك في مثله.

وهذا التعريف يُقدّم الحكم بالاعتلال على الحكم

المثال والفعل الصحيح في صيغة الفعل الماضي، ولم يجعلها عامة، قال الرضي: ((المعتل بالفاء مثال؛ لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال؛ نحو: وَعَدَ وَيَسَّرَ، بخلاف الأجوف والناقص))⁽⁵⁹⁾، وقال البننتي: ((ويُسَمَّى مثالاً؛ لأنَّ ماضيه مثل ماضي الصحيح في الصحة وعدم الإعلال))⁽⁶⁰⁾، وقال الضامن: ((سُمِّي كذلك؛ لأنه مائل الفعل الصحيح حين يكون بصيغة الماضي، إذ لم تُعَلِّ فَاوَهُ، أو لم تُقَلِّبِ الواو ياء، أو الياء واوًا، كما لم تُقَلِّبِ كِلْتَاهُمَا أَلْفًا، وبذلك صَحَّتْ أَحْرَفُهُ، كما تصحَّ أَحْرَفُ الصحيح من الأفعال))⁽⁶¹⁾.

ولا غرو في النظر إلى الأفعال المعتلة بناء على الفعل الماضي من غير النظر إلى الفعلين المضارع والأمر؛ وذلك لأن الماضي أصل الأفعال في اللفظ.

ومن الصرفيين من ذهب إلى أن سبب تسمية المثال بهذا الاسم؛ لكونه مثل الفعل الماضي الصحيح في عدم إعلال آخره⁽⁶²⁾، وهذا ينتقض بالفعل الأجوف، فهو أيضاً مثل الفعل الماضي الصحيح في عدم إعلال آخره.

والأولى أن يُحدِّد وجه الشبه بين الفعل المثال والفعل الصحيح في عدم إعلال ماضيه؛ ليخرج بذلك الفعل الأجوف؛ نحو: (قَالَ، وَبَاعَ)، والناقص؛ نحو: (دَعَا، وَسَعَى)؛ فإن هذه الأفعال جميعاً، حدث فيها إعلال بقلب حرف العلة من الواو والياء إلى الألف، أما الفعل المثال، فلا يطرأ عليه إعلال، أي إنَّ حرف العلة فيه لا يُقَلِّبِ إلى ألف، وإنما يظلُّ كما هو؛ لأنه وقع في أول الفعل، والألف لا تقع أولاً؛ لأنها ساكنة، ولا يُبَدِّأُ بالساكن.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ السبب في تسميته بالمثال يعود إلى احتمال فائه جميع الحركات، فتكون مفتوحة إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم؛ نحو: (وَعَدَ)، وتكون مضمومة إذا كان الفعل مبنياً للمجهول؛ نحو: (وَعَدَ)،

وهناك سبب آخر لتسميتها بأحرف العلة، وهو أنها تكون في الغالب أحرف مدٍّ غير قابلة للحركة، ولهذا جُعِلَتِ الهمزة حرفاً صحيحاً؛ لأنها تقبل الحركات الثلاث، ومن هنا قال الفارابي في معجمه حين أفرد المهموز بكتاب: ((والهمزة كالحرف السالم في احتمالها الحركات))⁽⁵⁴⁾، وقد تُلَيَّنُ الهمزة فتُلَحَّقُ بأحرف العلة؛ نحو: (سال، وقرا) في تخفيف (سأل، وقرا)⁽⁵⁵⁾.
وقسّم الصرفيون الفعل المعتل أربعة أقسام:

1- الفعل المثال:

ويُعرَّفُ بأنه ما كان فاؤه حرف علة؛ ويأتي على نوعين: مثال واوي؛ نحو: (وَعَدَ، وَوَصَلَ، وَوَرِثَ، وَوَزَنَ)، ومثال يائي؛ نحو: (يَبْسُ، وَيَبِسَ، وَيَنْعَ، وَيَسَّرَ)⁽⁵⁶⁾، ويُسَمَّى أيضاً (أُرْس) للزوم حرف العلة رأسه⁽⁵⁷⁾.

واختلف الصرفيون في سبب تسمية هذا الفعل بالمثال، فذهب بعضهم إلى أنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ المثال يماثل الصحيح في الصحة⁽⁵⁸⁾، وهذا الإطلاق في المماثلة ليس بصحيح في رأيي؛ لأنَّ الفعل المثال في أوله حرف علة، وليس في الفعل الصحيح حرفاً من حروف العلة.

فإذا قيل إنَّ المراد من ذلك أن حرف العلة في الفعل المثال؛ نحو: (وَعَدَ)، أشبه بالحرف الصحيح من حيث إننا ننطق به متحرِّكاً وليس كذلك في الفعلين الأجوف والناقص؛ نحو: (قَالَ، وَسَعَى)، فإننا لا ننطق بحرفي العلة فيهما، وإنما نمدُّ الحرف الذي قبلهما، فالجواب عن ذلك أن يقال إنَّ هذا الإطلاق لا بد أن يُفَيِّدَ بصيغة الفعل الماضي، لأنَّ الفعل المثال يختلف عن الصحيح في صيغة المضارع والأمر، إذ يُحَدِّفُ منهما حرف العلة، فلا يكون (يَعْدُ) مثل (يَضْرِبُ)، ولا (عَدَ) مثل (اضْرِبُ)، لكن يمكن القول: إنَّ (وَعَدَ) مثل (كَتَبَ).

ومن هنا قيِّدَ بعض الصرفيين المماثلة بين الفعل

وتكون مكسورة في مصدر الفعل؛ نحو: (الوعدة)،
و(الوجهة) (63).

وذهب بعضهم إلى أنَّ المثال سُمِّي كذلك لأنَّ الأمر
منه يماثل الأمر من الأجوف في الوزن؛ تقول: (عَد)،
كما تقول: (بِع) (64)، وهذا السبب بعيد في تصوري؛
لأنَّ الفعل الأجوف ليس أصلاً للمثال، بخلاف
الصحيح فإنه الأصل للأفعال المعتلة جميعاً، ألا ترى
أنَّ الفعل المعتل يقاس في أحكامه النحوية والصرفية
على الصحيح، ولا يقاس الصحيح على المعتل؟.

ثم إنَّ المماثلة بين الأجوف والمثال لا تكون إلا إذا
كانت فائزاً وواو، أما إذا كانت ياءً فلا تُحذف في فعل
الأمر، يقال: (أبأس، أيبس) (65).

وذكر عبد اللطيف الخطيب علة أخرى في تسميته
بالمثال، فقال: ((ويسمونه المثال؛ وذلك لمماثلته الفعل
الصحيح في كون آخره كالفعل الصحيح من حيث
الإعراب)) (66)، وهذه العلة ليست صرفية وإنما هي
نحوية، قائمة على تحديد وجه الشبه بين الفعل الصحيح
والمثال في الإعراب، مع أنَّ كليهما مبني، وكلُّ الأفعال
الماضية الصحيحة والمعتلة مبنية، ولعله يقصد أنَّ
علامة بناء الفعل المثال تشبه علامة بناء الفعل
الصحيح، وهي الفتحة الظاهرة، وهذا ينتقض بالفعل
الأجوف فإنَّ علامة بنائه أيضاً الفتحة الظاهرة.

2- الفعل الأجوف:

ويعرّف بأنه ما كان عينه حرف علة؛ نحو: قَالَ
وباع (67)، وجاءت أقوال الصرفيين في سبب تسميته
بالأجوف على أربعة أقوال:

أ- قيل سُمِّي بذلك؛ لخلوّ جوفه؛ أي وسطه من
الحرف الصحيح (68).

ب- وقيل: لأنه أشبه الشيء الذي أُخذ ما في داخله،
فبقي أجوف وذلك أنَّ عينه تُحذف كثيراً؛ نحو: قُلْتُ
وبِعْتُ، ولم يُقُلْ، ولم يَبِعْ، وقُلْ وبع (69).

ج- وقيل: لأنَّ إعلاله من وسطه الذي هو

كالجوف له (70).

د- وقيل: لوجود حرف العلة في جوفه الذي هو
بمنزلة البطن من الحيوان (71).

واختلف الصرفيون أيضاً في تسمية هذا الفعل فلم يتفقوا
على تسميته بالأجوف، فقد كان يسمّيه بعضهم ذا
الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء المتكلم، يصير معها على
ثلاثة أحرف؛ كقولك في قَالَ، وباع: قُلْتُ وبعْتُ (72).

وهنا تبرز بعض الإشكالات في تسمية الأجوف بذِي
الثلاثة، وهي:

أ- أنَّ الحرف الثالث في (قُلْتُ وبعْتُ) ضمير الفاعل،
وليس هو من أحرف الفعل، فالفعل إذاً على حرفين،
وليس على ثلاثة أحرف، وقد أجاب بعض الصرفيين
عن هذا الإشكال بقوله: ((المراد منه كونه على ثلاثة
أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ... أو
لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من
حروف الكلمة لشدة اتصاله بها)) (73).

ب- أنَّ الأجوف المسند إلى تاء المتكلم قد يكون من
الثلاثي المزيد، فتكون عدد حروفه أكثر من ثلاثة؛
نحو: (أقمتُ، واستقمتُ)، ويمكن الإجابة عن هذا
الإشكال بأنَّ يقال: إنَّ تسمية الأجوف من الثلاثي
المزيد بذِي الثلاثة مبني على النظر إلى الأصل، فإنه
في الأصل ثلاثي وهو: (قمتُ)، وذلك بجعل تاء
المتكلم حرفاً من حروفه؛ لأنَّ الفاعل يُنزل منزلة الجزء
من الفعل.

ج- أنَّ كون الأجوف الماضي على ثلاثة أحرف لا
يختصُّ بضمير المتكلم، بل يكون أيضاً مع ضمير
المخاطب والمخاطبة؛ نحو: (قمتُ، وقمتِ)، فما وجه
تخصيصه إذاً بالمتكلم؟، ويمكن أن يجاب عن هذا
الإشكال، بما قاله الرضي من ((أنَّ الغالب عند
الصرفيين إذا صرفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا
بحكاية النفس؛ نحو: ضربتُ، وبعْتُ؛ لأنَّ نفس
المتكلم أقرب الأشياء إليه)) (74).

موقع حرف العلة في هذين الفعلين الثلاثيين، بخلاف تسميتهما بذوي الثلاثة وذوي الأربعة فإنه ينطلق من ذكر حرف العلة أو حذفه عند إسناده إلى تاء الفاعل، مع أنّ الأمر سينعكس لو اعتمد في التسمية على إسناده إلى واو الجماعة مثلاً، فسيكون ذو الثلاثة ذا الأربعة؛ نحو: قَالُوا، وَيَاغُوا، وسيكون ذو الأربعة ذا الثلاثة؛ نحو: غَزَوْا، وَرَمَوْا.

ومن الصرفيين من يسمي الفعل الناقص عجزاً أو أعجز؛ لأن اعتلاله في عجزه، أو لزوم حرف العلة عجزه⁽⁸⁵⁾. واختلف الصرفيون في الفعل الرباعي هل يكون معتلاً، أو إنه يكون صحيحاً فقط، فذهب الرضي إلى أنّ الرباعي من الأسماء والأفعال لا يكون معتلاً⁽⁸⁶⁾، وذهب ابن الحيدرة اليمني إلى أنه يكون معتلاً، فقال: ((الأفعال صحيحها ومعتلها لا تخلو أن تكون ثلاثية أو رباعية))⁽⁸⁷⁾.

ويرى أحمد مختار عمر في مقدّمة تحقيقه لكتاب (ديوان الأدب) أنّ الفعل الأجوف لا يكون إلا ثلاثياً، وأما الفعل الناقص فقد يكون ثلاثياً أو رباعياً، ومن هنا علل تسمية الأجوف بذوي الثلاثة والناقص بذوي الأربعة بأن منتهى أبنية الأجوف هو الثلاثي لا يتجاوز، ومنتهى أبنية الناقص هو الرباعي لا يتجاوز⁽⁸⁸⁾.

وهذا الاضطراب سببه أنّ من الصرفيين من يرى أن أحرف العلة في نحو (حَوَّقَل، وَيَبْطَر، وَجَهْوَر، وَشَرَيْف، وَسَلْفَى، وَخَنْدَى) أصلية، ومنهم من يرى أنها زائدة، ومنهم من يرى أنها زائدة إذا كانت في الوسط، وأصلية إذا كانت في الأخير⁽⁸⁹⁾.

4- الفعل اللفيّف:

وهو كلّ فعل اجتمع فيه حرفا علة، وسمي لفيفاً لاجتماع أكثر من حرف علة فيه، وقد شبه بطعام لفيّف، وهو الذي يُجمَع فيه بين الحنطة والذرة والشعير⁽⁹⁰⁾، وقيل سُمي لفيفاً؛ لالتفاف أحد حرفي العلة فيه بالآخر كالتفاف أحد طرفي الثوب بالآخر⁽⁹¹⁾، وقيل سُمي كذلك؛ لأنّ فيه خلط الحرف الصحيح بحرف

ومن الصرفيين من يُسمي هذا الفعل منقوصاً؛ وذلك لنقصان ثانيه منه في الأمر؛ نحو: (قُل)، ونقصانه إذا أُسند الفعل الماضي إلى ضمير المتكلم؛ نحو: (قُلْتُ)، أو ضمير المخاطب؛ نحو: (قُلْتَ)⁽⁷⁵⁾. ومنهم من يسميه حشوياً؛ لأن اعتلاله في حشوه، وهو الحرف الوسط⁽⁷⁶⁾.

3- الفعل الناقص:

ويُعرف بأنه ما كان لامه حرف علة، نحو غَزَا وَرَمَى⁽⁷⁷⁾. ويسميه بعضهم المنقوص⁽⁷⁸⁾، واختلف الصرفيون في سبب تسميته بالناقص أو المنقوص على أربعة أقوال:

أ- سُمي كذلك؛ لنقصانه عن قبول بعض الإعراب، أي: عدم ظهور بعض العلامات على آخره، وهي الضمة في حالة الرفع؛ نحو: يَسْعَى، وَيَغْزُو، وَيَرْمِي⁽⁷⁹⁾.

ب- سُمي كذلك؛ لنقصانه من أصوله الصحيحة بحذف آخره في بعض التصاريف؛ نحو: سَعَتْ، وَغَزَتْ، وَرَمَتْ⁽⁸⁰⁾.

ج- سُمي كذلك؛ لنقصان آخر حروفه في حالة الجزم؛ نحو: لم يَسْعَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، فيكون بذلك مثل الاسم المنقوص؛ نحو: سَاعٍ، وَغَازٍ، وَرَاعٍ⁽⁸¹⁾، قال الرضي: ((وسُمي المعتل اللام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سُمي له في باب الإعراب منقوصاً، فإنه إنما سُمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف؛ نحو: اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ، ولا تَغْزُ، ولا تَرْمِ، ولا تَخْشَ))⁽⁸²⁾.

د- سُمي كذلك؛ لخلو آخره من الحرف الصحيح⁽⁸³⁾.

واختلف الصرفيون أيضاً في تسمية هذا الفعل فلم يتفقوا على تسميته بالناقص، فقد كان يسميه بعضهم ذا الأربعة؛ لأنه عند إسناده لتاء المتكلم، يصير معها على أربعة أحرف؛ كقولك في غَزَا، وَرَمَى: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ⁽⁸⁴⁾.

وتسمية الفعلين السابقين بالأجوف والناقص أولى في رأيي من تسميتهما بذوي الثلاثة وذوي الأربعة؛ لأنّ تسميتهما بالأجوف والناقص ينطلق من النظر إلى

هَوَى، نَوَى، ولا تكونان واوين ولا ياعين⁽⁹⁶⁾. ويعود السبب في أنهما لا تكونان واوين إلى أن الواو في الأصل تأتي بعد واو مكسورة في الأفعال، فتُقلَّب ياءً؛ نحو: قَوَوَ (إذ هو من القوَّة) فالأصل فيه أن يكون بواوين، لكنَّ الواو الثانية قُلبت في الاستعمال ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها. وأمَّا أنهما لا تكونان ياعين فليس هذا بصحيح، والدليل على ذلك الفعل (حَيَّ)، وقد ورد في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾⁽⁹⁷⁾، وكذلك الفعل (عَيَّ)، وقد ورد في الشعر، وذلك في قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاًناً أسائِها
عَيَّتْ جَوَاباً، وما بالزُّع مِنْ أَحَدٍ⁽⁹⁸⁾

ولعلَّ العطار لا يعدُّ مثل هذه الأفعال (حَيَّ، وعَيَّ) من اللفيف المقرون، قال البننتي: ((فكأنَّ الشيخ العطار لم يعتبر التشديد))⁽⁹⁹⁾.

وسمِّي اللفيف المفروق بالملتوي؛ لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح⁽¹⁰⁰⁾، أو لأنه لوى، أي مال ورجع إلى حرف العلة بعد الإعراض عنه، أي إنه أعرض عن حرف العلة إلى الصحيح، ثم عنه إلى حرف العلة أيضاً⁽¹⁰¹⁾.

وذهب بعض الصرفيين إلى أنَّ اللفيف المقرون هو الذي سمِّي بالملتوي، وليس المفروق⁽¹⁰²⁾، ويبدو أنَّ هذه التسمية هنا غير مستساغة؛ لأنَّ معنى الالتواء في المقرون غير ظاهر.

وممَّا يلفت الانتباه في التقسيمات السابقة لكلِّ من الصحيح والمعتل، هو أنَّ الفعل المعتل لم يقتصر التقسيم فيه على المثال والأجوف والناقص، بل أضيف إليه اللفيف، في حين اقتصر في الصحيح على السالم، والمضعف، والمهموز، ولم يُذكر من أقسامه اللفيف، وربما يفهم من ذلك أنه ليس في الصحيح لفيف، ولكن بقليل من التأمل في الأفعال الصحيحة نجد أنَّ هناك ما يمكن تسميته بالصحيح

العلة⁽⁹²⁾، وهذا التعليل الأخير يبدو ضعيفاً؛ لأنَّ كلَّ الأفعال المعتلة فيها هذا النوع من الخلط. وينقسم اللفيف قسمين⁽⁹³⁾:

أ- لفيف مفروق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وقَى، وقَى، وسمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

ب- لفيف مقرون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طَوَى وروَى، وسمِّي بذلك لاقتران حرفي العلة أحدهما بالآخر، ولا يوجد في الفعل ما يعتلُّ فاؤه وعينه، وإنما يكون ذلك في الاسم؛ قال عبد القاهر الجرجاني: ((ونحو: وَيْلٌ، وَيَوْمٌ من المقرون في الاسم لا غير))⁽⁹⁴⁾.

ويبدو أنَّ محقق كتاب (المفتاح في الصرف) فهم من هذا القول أنَّ عبد القاهر الجرجاني يرى أنَّ هذين الاسمين (وَيْلٌ، وَيَوْمٌ) يُعدَّان من المقرون في الاسم ولا ثالث لهما، فقد علَّق على قول الجرجاني بقوله: ((في المعاجم غير هذين من الأسماء، كَوَيْبٌ، ووَيْجٌ، ووَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْنٌ (العنب الأسود)، ووَيْنةٌ (الزبيب الأسود)، ووَيْحٌ (اسم من أسماء الشمس)، وربما وُجد غيرها أيضاً))⁽⁹⁵⁾، والذي يظهر أنَّ الجرجاني يريد أن يبيِّن أنَّ ما اعتلَّ فاؤه وعينه لا يكون إلا في الاسم وحده؛ نحو: وَيْلٌ، وَيَوْمٌ، ولا يكون مثله في الفعل.

ثم إنَّ الجرجاني لم يُفَيِّد المقرون في الاسم بهذين الاسمين، وإنما أطلق حين استعمل كلمة (نحو) قبلهما حتى لا يكون المقرون في الاسم محصوراً في هذين الاسمين، فقله: (ونحو: وَيْلٌ، وَيَوْمٌ من المقرون في الاسم لا غير)، يفهم منه أنَّ المقرون في الاسم إما أن يكون مبدوءاً بالواو ثم تأتي بعدها الياء؛ نحو: وَيْلٌ، وإمَّا أن يكون مبدوءاً بالياء ثم تأتي بعدها الواو؛ نحو: يَوْمٌ، ولا يكون غير ذلك، فلا يكون مبدوءاً بالواو ثم تأتي بعدها الواو، ولا يكون مبدوءاً بالياء ثم تأتي بعدها الياء، ولا يكون مبدوءاً بالألف، ولا تأتي الألف بعد الواو أو الياء.

وذكر العطار فيما نقله البننتي_ أنَّ عين اللفيف في الفعل لا تكون إلا واواً، ولامه لا تكون إلا ياءً؛ نحو:

وقد اختلف الصرفيون في تقسيمات الأفعال الصحيحة والمعتلة اختلافاً واضحاً؛ فمنهم من ذهب إلى أنها قسمان، ومنهم من ذهب إلى أنها ثلاثة، ومنهم من ذهب إلى أنها ستة، ومنهم من ذهب إلى أنها سبعة، ومنهم من ذهب إلى أنها ثمانية، ومنهم من جعل الأنواع المختلفة للأفعال الصحيحة والمعتلة في تقسيم واحد، ومنهم من جعلها في أكثر من تقسيم⁽¹⁰⁵⁾، وكل هذا يحتاج إلى بحثٍ مستقل يُبين هذه التقسيمات وما فيها من اختلاف.

قد يقال إنَّ من ذهب إلى أنَّ الأقسام ستة وما فوق جعل أنواع الصحيح والمعتل أقساماً مستقلة بذاتها، وهذا صحيح لا شكَّ فيه، غير أنَّ هذه الأقسام والأنواع اختلفت اختلافاً كبيراً حتى وصل الأمر إلى أنَّ بعض الأفعال التي ذكر بعض الصرفيين أنها سالمة جعلها غيرهم غير سالمة، وبعض الأفعال التي ذكر بعضهم أنها معتلة جعلها غيرهم غير معتلة، ومن هنا جاء الاختلاف، ووقع الاضطراب في أقوال الصرفيين.

اللفيف؛ نحو: (أَنَّ) و(طأطأ) فقد جُمِعَ فيهما بين الهمزة والتضعيف.

ويمكن ألاَّ نجعل اللفيف قسماً مستقلاً بذاته؛ لأنه في الأصل يرجع إلى هذه الأقسام الثلاثة، ولكن إذا أُصرِّ بعضنا على جعله قسماً مستقلاً فلا بدَّ من أن ينضبط فلا يجعله مرة لفيفاً ومرة غير لفييف، كما فعل الحملوي مع الفعل (ولي) مرة يجعله مع اللفيف المفروق، ومرة يجعله مع الناقص⁽¹⁰³⁾.

وبعد الحديث عن الأفعال المعتلة بأنواعها المختلفة أودُّ الإشارة إلى أنَّ من الصرفيين مَنْ يُسمِّي هذه الأفعال بناءً على أحرف الميزان الصرفي المقابل لأحرف العلة، فيسمُّون المثال المعتل بالفاء، والأجوف المعتل بالعين، والناقص المعتل باللام، واللفيف المقرون المعتل بالعين واللام، واللفيف المفروق المعتل بالفاء واللام⁽¹⁰⁴⁾.

- الهوامش:**
- (1) ينظر: التبصرة والتذكرة 91/1.
- (2) ألفية ابن مالك 8.
- (3) ينظر: الشافية 9، وكشف المشكل 203_204، وشرح شافية ابن الحاجب 28_29.
- (4) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 11.
- (5) ينظر: شرح الأشموني 3/831.
- (6) ينظر: نزهة الطرف 12، ومنحة الجليل 268/4، والصرف 90.
- (7) ينظر: شذا العرف 15، والمهذب 95، ومطالع السعد 5.
- (8) ينظر: ديوان الأدب 76/1.
- (9) ينظر: نزهة الطرف 12، والفصوص الياقوتية 26_27.
- (10) ينظر: نزهة الطرف شرح بناء الأفعال 77، 79.
- (11) ينظر: المفتاح في الصرف 45، وشرح شافية ابن الحاجب 19/1، ومنحة الجليل 269/4، والصرف 90.
- (12) ينظر: نزهة الطرف شرح بناء الأفعال 115.
- (13) ينظر: شرح القصيدة الكافية 21.
- (14) ينظر: شذا العرف 15، والمستقصى 111/1، ودرس التصريف 137.
- (15) ينظر: نزهة الطرف 12.
- (16) المصدر نفسه.
- (17) الفصوص الياقوتية 27.
- (18) ينظر: مطالع السعد 5.
- (19) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 109.
- (20) ينظر: ديوان الأدب 232/1.
- (21) ينظر: شرح الملوكي 45، وشرح شافية ابن الحاجب 28/1. والدن: اللهو، واللعب، قال الشاعر:
أيها القلب تعللٌ بددنٌ
إن هَمِّي في سَماعٍ وأدُنْ
ومن هذا اشتقَّ السَّيفُ الدَّدانُ؛ لأنه ضعيفٌ، ينظر: معجم مقاييس اللغة 2/336، وإنما كان في غاية القلة؛ لأن اجتماع المثليين ثقيل في النطق، فإذا كان في أول الكلمة حين يبدأ المتكلم كان أشدَّ ثقلًا لضرورة النطق بالحرف مرتين، بسبب تعذر الإدغام حينئذ.
- (22) ينظر: ديوان الأدب 236/2، 246/2، وشرح شافية ابن الحاجب 28/1.
- (23) ينظر: شرح الملوكي 45.
- (24) ينظر: المفتاح في الصرف 39، ودرس التصريف 138، والمهذب في علم التصريف 96، والصرف 94.
- (25) ينظر: الخصائص 52/2، والمفتاح في الصرف 39، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر 111، واللباب 2/122، وشرح شافية ابن الحاجب 47/1_48..
- (26) ينظر: الفصوص الياقوتية 30.
- (27) ينظر: المفتاح في الصرف 36، 39.
- (28) ينظر: شرح القصيدة الكافية 23، وشذا العرف 15.
- (29) ينظر: الفصوص الياقوتية 28، 30، والمطلوب بشرح المقصود 75.
- (30) ينظر: نزهة الطرف 12_13.
- (31) ينظر: المهذب 95_96، وشذا العرف 15، والصرف 91، 94.
- (32) ينظر: ديوان الأدب 290_289/3.
- (33) ينظر: شرح الشافية 34/1، ووسائل التعريف 31.
- (34) ينظر: شرح القصيدة الكافية 23، ومنحة الجليل 268/4.
- (35) شرح الأشموني 3/843.
- (36) ينظر: شذا العرف 15، والمهذب 96، والصرف 91، والمدخل الصرفي 21.
- (37) ينظر: المفتاح في الصرف 40.
- (38) ينظر: نزهة الطرف 14.
- (39) الصرف 91_92.
- (40) منحة الجليل 4/276_277.
- (41) المصدر نفسه 2/620.
- (42) ينظر: شذا العرف 15، 18.
- (43) ينظر: دروس في علم الصرف 1/121.
- (44) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية 30.
- (45) المستقصى 112.
- (46) ينظر: شرح الشافية 1/33.
- (47) ينظر: الفصوص الياقوتية 31.
- (48) ينظر: المصدر نفسه 35.
- (49) ينظر: الإبدال إلى الهمزة 24.
- (50) ينظر: الشافية 9، وشذا العرف 15، والمهذب 95.
- (51) ينظر: منحة الجليل 268/4.
- (52) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 28/1.
- (53) ينظر: الفصوص الياقوتية 27.
- (54) ديوان الأدب 76/1.
- (55) ينظر: نزهة الطرف 12، والفصوص الياقوتية 27.
- (56) ينظر: المفتاح في الصرف 40، والمهذب 96، والمستقصى 115 والمدخل الصرفي 22.
- (57) ينظر: كشف المشكل 204/1، والمهذب 96.
- (58) ينظر: شرح القصيدة الكافية 21.
- (59) شرح شافية ابن الحاجب 28/1.
- (60) الفصوص الياقوتية 28.
- (61) الصرف 96.
- (62) ينظر: نزهة الطرف شرح بناء الأفعال 119.
- (63) ينظر: الفصوص الياقوتية 28.
- (64) ينظر: المهذب 96.
- (65) ينظر: الصرف 96، هامش (5).
- (66) المستقصى 114.
- (67) ينظر: المفتاح في الصرف 41، وشذا العرف 15، والمدخل

- الصرفي 22.
- (68) ينظر: المفتاح في الصرف 41، وأنوار الربيع 10، وشذا العرف 15.
- (69) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 29/1، والمهذب 96، والمستقصى 115.
- (70) ينظر: شرح القصيدة الكافية 22.
- (71) ينظر: المفتاح في الصرف 41، والفصوص الياقوتية 28.
- (72) ينظر: ديوان الأدب 76/1، والمفتاح في الصرف 41، ونزهة الطرف 13.
- (73) المطلوب بشرح المقصود 74.
- (74) شرح شافية ابن الحاجب 29/1.
- (75) ينظر: دقائق التصريف 252.
- (76) ينظر: الفصوص الياقوتية 28.
- (77) ينظر: المفتاح في الصرف 42، وأنوار الربيع 10، والمدخل الصرفي 22.
- (78) ينظر: الشافية 9، وشرح القصيدة الكافية 22.
- (79) ينظر: شرح القصيدة الكافية 22، والمستقصى 117.
- (80) ينظر: شذا العرف 15_16، والصرف 99، والمستقصى 116.
- (81) ينظر: الفصوص الياقوتية 28.
- (82) شرح شافية ابن الحاجب 28/1.
- (83) ينظر: المطلوب بشرح المقصود 74.
- (84) ينظر: المفتاح في الصرف 42، ونزهة الطرف 13.
- (85) ينظر: كشف المشكل 204/1.
- (86) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 27/1.
- (87) كشف المشكل 204/1.
- (88) ينظر: ديوان الأدب 25/1.
- (89) ينظر: المفتاح 45_46، وشرح شافية ابن الحاجب 19/1، ومنحة الجليل 269/4، والصرف 90، ونزهة الطرف شرح بناء الأفعال 115.
- (90) ينظر: دقائق التصريف 325.
- (91) ينظر: الفصوص الياقوتية 29.
- (92) ينظر: المطلوب بشرح المقصود 75.
- (93) ينظر: نزهة الطرف 14، وأنوار الربيع 10_11، والمستقصى 117_118.
- (94) المفتاح في الصرف 42.
- (95) المصدر نفسه، هامش رقم 29.
- (96) ينظر: الفصوص الياقوتية 29.
- (97) سورة الأنفال 42.
- (98) ديوان النابغة الذبياني 9.
- (99) الفصوص الياقوتية 29.
- (100) ينظر: دقائق التصريف 335.
- (101) ينظر: الفصوص الياقوتية 29.
- (102) ينظر: المهذب 98.
- (103) ينظر: شذا العرف 19، فقد ذكر الحملوي هذا الفعل في الصفحة نفسها مرتين، مرة عند ذكره الأبواب التي يأتي منها اللغيف المفروق، ومرة عند ذكره ما يكون عليه الفعل الناقص من الأبواب تبعاً لحرف العلة في الماضي والمضارع.
- (104) ينظر: الشافية 9، وكشف المشكل 203/1_204.
- (105) ينظر: الشافية 9، وديوان الأدب 76/1، والمفتاح في الصرف 36، ووسائل التعريف 45، وشرح الملوكي 38، وكشف المشكل 203/1، وشرح شافية ابن الحاجب 28_27/1، وشرح القصيدة الكافية 21_23.
- المصادر والمراجع:**
- 1- القرآن الكريم.
- 2- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، الكويت، الحولية الثانية والعشرون، 2002م.
- 3- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي (515هـ)، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1999م.
- 4- ألفية ابن مالك، لابن مالك محمد بن عبد الله (672هـ)، صنعاء، مكتبة الإرشاد، 1996م.
- 5- أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، لمحمود العالم المنزلي (1311هـ)، مصر، مطبعة التقدم العلمية، 1903م.
- 6- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دمشق، دار الفكر، ط1، 1982م.
- 7- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- 8- دروس التصريف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (1392هـ)، بيروت، المكتبة العصرية، 1995م.
- 9- دروس في علم الصرف، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1997م.
- 10- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب (بعد 338هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، دمشق، دار البشائر، ط1، 2004م.
- 11- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، ط1، 2003م.
- 12- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1996م.
- 13- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب عثمان بن عمر الدويني (646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1995م.
- 14- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملوي، مراجعة: حجر عاصي، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1999م.

- 15- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1955م.
- 16- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وأخزيين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1.
- 17- شرح الشافية، للخضر اليزدي (أتممه 720هـ)، تحقيق: أحمد حسن العثمان، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1996م.
- 18- شرح القصيدة الكافية في التصريف، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق: ناصر حسين علي، دمشق، المطبعة التعاونية، 1989م.
- 19- شرح الملوكي في التصريف، لموفق الدين يعيش ابن يعيش (643هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط1، 1973م.
- 20- الصرف، حاتم صالح الضامن، دبي، مركز جمعة الماجد.
- 21- الفصوص الباقوتية على الروضة البهية، لنووي البننتي الجاوي (1316هـ)، مصر، المطبعة البهية، 1882م.
- 22- كشف المشكل في النحو، لأبي الحسن علي بن سليمان الحيدرة اليمني (599هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، المكتبة الوطنية، ط1، 1984م.
- 23- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995م.
- 24- المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي، علي بهاء الدين بوخود، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط1، 1988م.
- 25- المستقصى في علم التصريف، لعبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، دار العروبة، ط1، 2003م.
- 26- مطالع السعد لمطالع الجوهر الفرد، لإبراهيم بن ناصيف اليازجي، بيروت، مطبعة المرسلين اليسوعيين، ط2، 1881م.
- 27- المطلوب بشرح المقصود في التصريف، لمجهول، مصر، المطبعة الميمنية، 1893م.
- 28- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
- 29- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1987م.
- 30- منحة الجليل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (1392هـ)، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط20، 1980م.
- 31- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، لعبد الصبور شاهين، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1980م.
- 32- المهذب في علم التصريف، لصلاح مهدي الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، بيروت، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 2011م.
- 33- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، 1971م.
- 34- نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف، لصادق بن محمد البيضاني، 2000م.
- 35- نزهة الطرف في علم الصرف، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (518هـ)، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ط1، 1299م.
- 36- وسائل التعريف في مسائل التصريف، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (855هـ)، تحقيق: كرم محمد زرنده، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007م.

Morphologists' Confusion about Sound and Weak Verbs

Omar Ali Omar Babaeer

Abstract

This study tackles the morphologists' confusion regarding sound and weak verbs hoping that this will help students to overcome such confusion. This morphologists' confusion is not only related to the definition of these verbs but also related to their types, names and patterns.

The study investigates the categorization of the sound and weak verbs provided by modern morphologists. The researchers came to the conclusion that this modern categorization created more confusion confirming that the other categorizations of these verbs should be the subject for further future research studies so as to find a categorization that avoids confusion to replace this one used in the modern morphological studies.